تقصير الحركة الوطنية الفلسطينية في البحث عن حلفاء

وحين اكتملت خيبة الأمل ببريطانيا، في عام ١٩٣٦، كان هذا العامل لا يزال مؤثراً، حتى أن القيادة الوطنية قبلت وقف الإضراب الشامل الذي أعلنته البلاد، والثورة المسلحة التي اندلعت إثره، ملقية بالعبء على وساطة ملوك وأمراء الدول العربية، الذين عرضوا الوساطة معتمدين، صراحة، على ثقتهم بعدالة صديقتهم، بريطانيا وحدها. ولم تفكر قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالبحث عن حلفاء، بين الدول التي تقف على طرف نقيض مع بريطانيا، ولم تفكر، خصوصاً، بالتوجه إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان، منذ عهد لينين، يمد يده لحركات التحرر، في البلدان المستعمرة، ويدعوها إلى التعاون. وحتى التوجه نحو بلد كالولايات المتحدة تم في وقت متأخر، وبالتحديد، بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ساهمت بعض الأطراف الفلسطينية، في فتح مكتب صغير في نيويورك، اعتمد نشاطه، أساساً، على جهود عدد من الفلسطينيين والعرب الآخرين، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وعلى علاقاتهم المحدودة. وكان هدف المكتب الرئيسي حث الجاليات العربية على تقديم العون لقضية الشعب الفلسطيني.

ومن الحق أن بريطانيا، المصممة منذ البداية، على تنفيذ التزاماتها للحركة الصهيونية، بذلت، من جانبها، ما احتاجته من جهد للتخفيف من حدة الرفض العربي للمطلب الصهيوني، ولمنع تحول هذا الرفض إلى موقف ضدها، من غير أن تتراجع، مرة واحدة، عن هذا الالتزام. وقد فعلت ديبلوماسيتها الكثير في هذا المجال، وتوالت بياناتها المطمْئِنة، أو الهادفة إلى تخفيف السخط؛ ابتدأت ذلك، منذ البيان الأول الذي أذاعته، هي وفرنسا، عشية نجاح القوات البريطانية في احتلال فلسطين، حين أعلنت الدولتان: ان السبب الذي حملهما على خوض الحرب في الشرق «هو رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الأتراك واستعبادهم، وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرة، تنتخب حسب رغائب الأمة، وتستمد سلطتها منها»[٢٠].

وحتى بعد أن أُبلغ الفلسطينيون رسمياً بقرار مجلس الحلفاء المؤيد لمطلب الوطن القومي اليهودي، وثارت التخوفات من احتمال هيمنة الصهيونية على البلاد، صرح المندوب السامي البريطاني، صيف ١٩٢٠، محاولاً تهدئة المخاوف: «انني أقول بصراحة: ان أموراً كهذه لم تخطر للصهيونيين ببال. وهب أنها خطرت ببالهم، فإن الحكومة البريطانية لا تقبل بسياسة كهذه، فأنا لا أرى خطراً على البلاد من الصهيونيين، بل لا أراني متشائماً، لأن كل قضية مبنية على بُطْل لا يلبث القائلون بها أن يعودوا لرشدهم، متى رأوا فسادها»[٢١]. قال المندوب السامي هذا في حين أن لجنة كرامن الأميركية، التي زارت فلسطين، قبل هذا بسنة، كانت قد أكدت في تقريرها: «إن الحقيقة التي وقعت عليها اللجنة، في أحاديثها مع ممثلي اليهود، أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء أراضيهم». وحكمت اللجنة مؤكدة: أن «تعريض شعب، هذه حالته النفسية، لهجرة يهودية لا حد لها، اعتداء على حقوقه ونقض للمبادىء التي حارب الحلفاء من أجلها»[٢٢].